مجلة دراسات اقتصادية | جامعة الجلفة | المجلد 18 / العـدد: 01(2020)، ص 53- 67

تاريخ الاستلام: 2019/11/19 تاريخ القبول: 2020/01/22

تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر وأساليب الحد منها

دراسة تحليلية

Analysis of the phenomenon of poverty in Algeria and methods of reducing it. An analytical study

مصطفى يونسي*

مخبر MQEMADD

Younsim82@yahoo.fr

جامعة الجلفة

الجزائر

د.سعد مرزق

mrezeguesaad@yahoo.fr

جامعة الجلفة

الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح المفاهيم النظرية لظاهرة الفقـر وإبراز أهم مراحل تطور هذه الظاهرة في الجزائـر، وقـد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات منها، أن الأرقام الرسمية المعلن عنها فيما يخص نسب الفقر في الجزائر لا تحاكي أبدا الواقـع المعـيش، وأن البـرامج المتبعة لم تكن فعالة على الرغم من انخفاض نسب الفقر في الجزائر في السنوات الأخيرة .

كلمات مفتاحية: الفقر، الجزائر.

Abstract:

The study aims to clarify the theoretical concepts of the phenomenon of .The study came up with a set of conclusions and recommendations, including that the official figures announced with regard to poverty rates in Algeria never represent the reality of living, and that the programs adopted have not been effective despite the low poverty rates in Algeria in recent years.

Keywords: Poverty , Algeria

المؤلف المرسل: مصطفى يونسي ، **الإيميل:** Younsim82@yahoo.fr.

. مقدمة:

تكتسي ظاهرة الفقر أهمية بالغة في البحث العلمي عموما، والعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص، باعتبارها ظاهرة عالمية عرفتها أغلب المجتمعات والدول في مراحل زمنية متفاوتة، ويتداخل في تكوينها عوامل مختلفة ومترابطة، مما جلب لها اهتماما وافرا من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع من جهة، ومن صانعي القرار والممارسين من جهة أخرى باعتبارها تحديا يفرض نفسه على الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة لاسيما في فترة التسعينات أين انتشر الفقر انتشارا واسعا، وظهر ذلك من خلال تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ضربت البلاد في العمق، ولقد دفع ذلك الجزائر إلى دق ناقوس الخطر والإسراع في تتبني برامج الإصلاح الاقتصادي للحد من هذه الظاهرة، حيث قامت بالعديد من البرامج والسياسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي للتقليل من حدة هذه الظاهرة.

أ- إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق نحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما هو واقع الفقر في الجزائر؟ وماهي الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة؟

ب- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع من أهم المواضيع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والقانونية، والتي تهم الفرد والمجتمع والدولة، لاسيما أن هذه ظاهرة الفقر عرفت انتشارا في العديد من الدول لاسيما المتخلفة منها.

ج- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- عرض مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بظاهرة الفقر.
- إعطاء نظرة عن واقع هذه الظاهرة في الجزائر.

د- منهجية الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، وذلك استنادا إلى المراجع المختلفة.

2- مفهوم ظاهرة الفقر وأسبابها :

1.2- مفهوم الفقر:

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية ويتغير هذا المفهوم بتغير المكان والزمان، وهي كغيرها من المفاهيم والظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنها لا يمكن أن تحدد بصورة جامعة ومانعة،

فمفهوم الفقر يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية . (فارس، 2001، صفحة 19)

إن التعريف الشائع للفقر هو التعريف التقليدي الذي يمس الجانب الاجتماعي للفرد أو الأسرة حيث يعرف الفقر على أنه " حالة الحرمان التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعانة والبطالة والكوارث والأزمات. (طويطي، 2014، صفحة 18)

حسب Lipton يرى أن "في أي وقت يعد الشخص فقيرا إذا وفقط إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية" (m, 1998, p. 18)

أما Hans Singer يعرف الفقر على أنه "ظاهرة معقدة صعب علينا تحليلها ، لكن من السهل علينا مخاطبتها وتتجلى أهم صورها في حالة الحرمان". (m, 1998, p. 19)

في حين يرى Fieds أن مفهوم الفقر " هو عدم مقدرة وعدم إمكانية الفرد أو العائلة من الحصول على موارد قاعدية واجبة لإشباع الحاجات الأساسية". (القرشي، 2010، صفحة 78)

أما A.K.Sen فيعرف الفقر بأنه" حالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من دخل عالي" (القرشي، 2010، صفحة 79)

كما حاز الفقر على اهتمام المنظمات الدولية فأصدرت تقارير تحاول تقديم إسهامات في تعريف الفقر نذكر منها: (طويطي، 2014، صفحة 19)

عرف البنك الدولي في التقرير الذي نشره سنة 1990، بأن الفقر هو "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة".

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية فقد عرفت الفقر بأنه عبارة عن "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقية الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا".

أما الأمم المتحدة فتعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد حيث تعرفها على أنها حالة من الحرمان التي تظهر في عدم قدرة الأفراد في العيش بحرية وكرامة والتي تحول دون تحقيق أهدافه، وتظهر من خلال نقص الدخل والموارد وانعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى افتقار الأفراد للصحة والتعليم والخدمات الأساسية. (المتحدة، 2014، صفحة 31)

2.2- أسباب ظاهرة الفقر:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر أهمها ما يلي: (العليمي، 2003، الصفحات 143-144)

1.2.2- التقصير في استغلال الموارد المتاحة:

على الرغم من الثروات الكبيرة التي منحها الله للبشر لكي يستغلوها وينعموا بخيراتها، ويشبعوا منها متطلباتهم ويباعدوا بينهم وبين الفقر إلا أن تلك الثروات لم يستغل معظمها استغلالا أمثل، مما أدى إلى عدم غزارة ووفرة في الإنتاج بالشكل الذي يمكن من قضاء احتياجات الأفراد من السلع والخدمات وبالتالي حدوث الفقر.

2.2.2- انخفاض معدل النمو الاقتصادي:

لأن انخفاض معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي عن معدل النمو السكاني يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان، لذا فإن من اللازم لكل دولة لكي تتقدم أن ترفع من معدل النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع مستوى رفاهية السكان وهو يساهم في الحد من مشكلة الفقر ، وخصوصا إذا تحققت العدالة في توزيع ثمار هذا النمو وكان معدل النمو السكاني منخفض، ذلك لأن رفع معدل النمو الاقتصادي سيوفر للمحتاجين ما يحتاجونه من السلع والخدمات.

3.2.2- قلة فرص العمل:

تعتبر البطالة من أهم وأخطر الأسباب المؤدية إلى الفقر، ذلك لأن الدخل المتاني من العمل بالنسبة للغالبية العظمى من العمال يمثل مصدر الرزق والعيش الوحيد الذي منه ينفقون على ما يحتاجونه من السلع والخدمات، وبالتالي فإن عدم توفير فرص العمل يحرم الغالبية العظمى من مصدر رزقهم ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر.

4.2.2- انخفاض مستوى الأجور:

تمثل الأجور المنخفضة عن الحد العادل الذي يكفل للعامل ولمن يعول وبصفة مستمرة المعيشة اللائقة والكريمة التي تتناسب مع إنسانيتهم ومع ظروفهم وأوضاعهم، سببا رئيسيا من أسباب الفقر ويلاحظ أن العبرة بالأجر الحقيقي وليس الأجر الاسمي، أي بعبارة أخرى بكمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شراءها بأجره الإسمي، ذلك لأن الأجر الاسمي قد يكون مرتفعا لكن صاحبه لا يستطيع شراء الكمية المناسبة من السلع والخدمات التي تحقق له المستوى المعيشي اللائق من المعيشة، نظرا لارتفاع مستوى الأسعار.

5.2.2- التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري والحروب الداخلية والخارجية:

كلما زادت تكاليف الإنفاق العسكري وخصوصا الإنفاق العسكري الذي يعتمد على الإستيراد من الخارج كما هو الحال في الكثير من الدول النامية، وليس على التصنيع، وزادت تكاليف الحروب الداخلية والخارجية، التهم ذلك جل الموال لتلك الدول وتعرقلت معها الخطط الإنمائية وقل الإنتاج وارتفعت الأسعار وانتشرت البطالة ولم يستطع الكثير الحصول على ما يكفيه من السلع والخدمات وبالتالي انتشار الفقر.

6.2.2- عدم الاعتدال في الإنفاق:

وذلك من خلال الإسراف والتبذير وبالتالي تضييع الأموال وعدم ادخارها لوقت الحاجة.

وهناك من يقسم أسباب الفقر إلى أسباب داخلية وخارجية نلخصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الأسباب الداخلية والخارجية للفقر.

الأسباب الداخلية		الأسباب الخارجية
أسباب اقتصادية وسياسية	**أسباب اجتماعية**	
- السياسات الائتمانية الحكومية غير المناسبة. - قلة فرص العمل. - البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مناسب. - قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية. - النقص في الهياكل الأساسية. - انخفاض الأجور تحت خط الفقر. - انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات تجاه مكافحة الفقر. - ضعف المشاركة الشعبية. - عدم وجود الاستقرار الداخلي نتيجة الحروب. - الفساد.	- ارتفاع معدل نمو السكان. - ارتفاع معدل الإعالة. - عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية. - قلة الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة والإسكان التدريب المهني). - الأمية والتعليم والتدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق. - التمييز ضد المرأة. - الحرمان والعزلة والتهميش الاجتماعي. - انعدام الاستقرار الاجتماعي. - الوقوع في دائرة الفقر المفرغة.	- عدم توفر الدعم من جانب المنظمات الإقليمية. - تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي المعمول من قبل المنظمات الدولية. - إرتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي. - كثرة الحروب والنزاعات الخارجية. - تدهور نسب التبادل التجاري. - عولمة أسواق السلع والخدمات. - انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

المصدر: عدنان داود العذاري وآخرون، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص86.

3 . تطور مفهوم الفقر:

مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد هو الأنسب لتفسير ظاهرة الفقر من خلال أبعاده المادية، الاجتماعية، النفسية، الروحية، الدينية، إضافة إلى الأمن وحرية الاختيار والحركة وما يمكن ملاحظته كذلك هو أن مفهوم الفقر كان يتطور ويأخذ أبعاد جديدة بمرور الزمن، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور مفهوم الفقر.

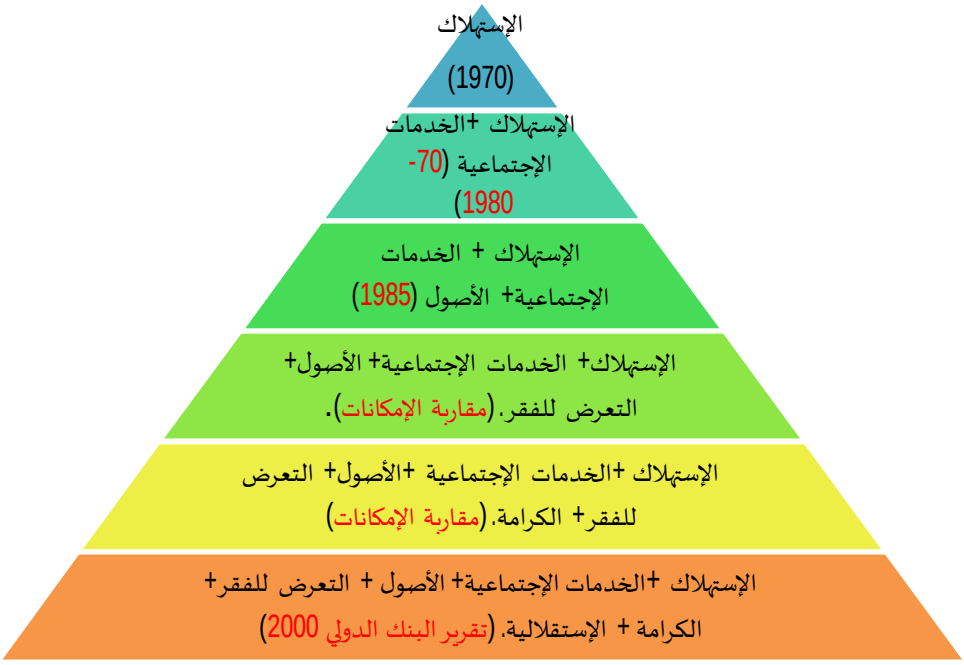

المصدر: مصطفى طويطي ونسيمة لعراج مجاهد ، مرجع سابق ذكره، ص20.

نلاحظ من خلال الشكل أن مفهوم الفقر عرف تطورا، فخلال بداية السبعينيات كان ينظر إليه على أنه عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي أما في منتصف السبعينيات وبداية الثمانيات دخلت متغيرات أخرى فإضافة إلى عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، عدم الحصول على الملبس، المسكن، التعليم، الصحة، وهذه المتغيرات تعرف بالحاجات الأساسية وهذا الفقر من منظور الحاجات الأساسية.

وانطلاقا من منتصف الثمانيات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر وتم الانطلاق والانتقال إلى غياب فرص وإمكانيات الاختيار والإقصاء من المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، الخوف من أن يصبح الفرد فقيرا في المستقبل (La vulnérabilité) الافتقار إلى الكرامة، استقلالية هذا المنظر للفقر هو منظور مقاربة الإمكانيات والفرص (القدرات).

وعليه نرى أن تعريف الفقر يتوجب تحديده في إطار زمني ومكاني معين، فمن يعد فقيرا حسب مستويات حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية و الأسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع، وإذا سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى بمفهومه المطلق، والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجود عبر مختلف العصور.

4. أنواع الفقر:

1.4. الفقر المطلق:

هناك معيارا محددا متى توفر أصبح الفرد قادرا على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، الملبس، المسكن والتعليم والصحة، ومتى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى يسمى حد الفقر، ولهذا فإن حد الفقر يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان، الغذائية وغير الغذائية ، وقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالإمكان تخفيف حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل:(chate, 1993, p. 140)

- يشترط حدوث نمو اقتصادي، أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر.
- أما ثانيهما: فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخيل.

2.4. الفقر النسبي:

وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة، لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع، كأن يكون أفقر من 10% أو 20% في المجتمع، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقيرا بالمفهوم المطلق.

3.4. الفقر المدقع:

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات والمقدرة بـــ 2200 حريرة/ يوم للفرد العادي، وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

4.4. الفقر المؤقت – الاجتهادي:

وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتا، إذا تدهورت قردتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي ونمطها الاستهلاكي، بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى أخر، وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم، فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة وزيادة عدد أفراد ا أسرة والمديونية وغير ذلك.

عموما فإن مدة الفقر قد تطول وتدوم، أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو ا أسرة في مواجهته.

5.4. الفقر متعدد الأبعاد:

أين يكون الفقر موافقا إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية، بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف، التكوين، الصحة، السكن،

والوضعية الاجتماعية ككل، فعامة ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء وتدهور أكثر فأكثر.

6.4. الفقر ظاهرة متصاعدة:

فبمجرد أن تكون البطالة مرتفعة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة عندما يكون الفقر مؤقتا، يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها، وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات ونسب وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء، بمعنى حساب درجة الانحراف « Pauvreté gap » ما بين الدخل المحقق والفقر المحصل عليه ، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل « Déficit revenu ».

7.4. الفقر ظاهرة ريفية:

على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقلية الدينية أو العرفية أكثر، وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، كما أن معاناة البدو هي أكثر من معاناة الحضر، خاصة بعدما أكدت الإحصائيات والدراسات أن الفقر ظاهرة ريفية أكثر منه حضرية، فهو يمثل 63 % في العالم، وتبلغ نسبته 90% في كل من إفريقيا والصين. (مختار و بابا، جويلية 2014، الصفحات 275-276)

5. محددات الفقر:

هناك أربعة محددات أساسية لظاهرة الفقر نوجزها من خلال العناصر التالية: (بلحول و فضيل، ديسمبر 2017، الصفحات 224-225)

1.5. العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في زيادة شدة الفقر، وهذا راجع إلى التباينات الكبيرة في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، وكذلك ارتفاع الإنفاق في المدن على حساب الريف مما أدى إلى تعميق فجوة الفقر، ومن جهة أخرى يؤدي تدني الإنتاجية إلى بطء معدلات النمو وقلة كميات الإنتاج وسوء نوعيته، وعليه فإن مناصب الشغل تتناقص مما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي تمس الفئات الفقيرة وخاصة في الريف أكثر من المدن(سنتناول محددات الفقر المتعلقة بالجوانب الاقتصادية في الجزء الثاني بشيء من التفصيل).

2.5.العوامل الديموغرافية:

يرتبط الفقر ارتباطا كبيرا بالعوامل الديموغرافية، فالنمو السكاني المتسارع يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية بالدول مما يحافظ على تدني الدخول فيها، وقد سادت هذه الحقيقة منذ الخمسينيات ولم تفقد معناها حتى الأن، كما أن الخصوبة المنخفضة تعمل على تخفيض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وفي نفس الوقت تعمل على تحسين توزيع الدخل، بحيث تشير دراسات قام بها البنك العالمي في هذا الصدد بأن تناقص معدل الخصوبة الكلي إلى أربعة أطفال لكل امرأة يساهم في تخفيض فقر الدخل إلى 7%، وعليه فإن

دخل الأسرة يتناقص كلما ارتفع معدل الخصوبة بين أفرادها، وكذلك معدل الإعانة يعبر عن العبء الذي يلقيه السكان في فئات معينة من العمر على باقي فئات المجتمع، فبنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء واضحا على الأفراد في سن العمل بالنسبة للأسرة، وهذا ما يجعل الأفراد العاملين سيدخرون بشكل أقل لحاجاتهم إلى الإنفاق على الأسرة.

3.5.العوامل الاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في تعميق حدة الفقر، حيث أن تدني الخدمات التعليمية يؤدي إلى انتشار الأمية في أوساط الفقراء، وكذلك ضعف التدريب والتأهيل يقلل من الحصول على فرص العمل، وعليه تصبح الأسر غير قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية بسبب ضعف الدخل، كما أن تدني الخدمات الصحية وضعف شبكات الضمان الاجتماعي يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض التي تفتك بهم وهذا ما يزيد الأسر الفقيرة.

6. تشخيص تطور ظاهرة الفقر في الجزائر:

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا وتباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية فيما بينها، نتيجة لاختلاف الأسس والقواعد والمناهج.

وإذا نظرنا إلى تعريف الفقر في الجزائر فإننا يمكن تعريفه من خلال الهيئات الوطنية والتي نعرض أهمها فيما يلي:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر "كونه حالة أفراد أو جماعة تعرف نقصا في الموارد المتوفرة وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا".

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر في الجزائر في أكتوبر 2000 على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية(السكن والتعليم والصحة، الملبس وغير ذلك)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط بعض الجوانب غير المادية. (فاطمة و فطيمة، 2014، الصفحات 6-7)

وإذا نظرنا لتطور ظاهرة الفقر في الجزائر من التسعينيات إلى الوقت الحالي نلاحظ أنه في فترة التسعينات كانت معدلات الفقر في الجزائر مرتفعة لأسباب عديدة نلخصها من خلال العناصر التالية: (فاطمة و فطيمة، 2014، الصفحات 6-7)

- حجم الأسرة : إن حجم الأسرة يعتبر من بين أهم مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعانة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج

عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9% ، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70%، وفي المرتبة العامل اليدوي بـــــ 14.52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة بعمل براتب شهري سوى10.76% ، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من دخله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية والتي تفوق ميزانيتها 58% في حين تقسم النسبة المتبقية بين نفقات السكن والإيجار والنقل والصحة.

- التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معا معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء، بغض النظر عم درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعانة التي تقع على العاملين في إعانة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسب التضخم في الجزائر سنة 2018 ما يقد بـــ4.3% حسب الإحصائيات الرسمية.
- برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن الكير من المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة الفقر تطفو على السطح مشكلة العنصر الرئيسي في الفقر.
- الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في بداية التسعينيات: عانت الجزائر من ازمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، وبعدمها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في تلك الفترة.
- الفساد والبيروقراطية: تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية بسبب البطء في التصرف وتعقيد الإجراءات وعدم الإكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 (CPI) الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير.

وإذا نظرنا لنسب الفقر في الجزائر نلاحظ أن هناك تراجعا لنسب الفقر في الجزائر لاسيما في سنوات البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار البترول، والجدول الموالي يوضح نسب الفقر في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2005 و2018.

الجدول رقم (01): تطور نسب الفقر في الجزائر (1995-2018)

السنوات	1995	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2018
معدلات الفقر%	23.2	21.9	16.6	11.1	9.8	6.2	5.5	5.2	5	5.2	5.8

المصدر: .WWW.CNP.ECO.DZ.CONSm12/07/2019

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن نسب الفقر في الجزائر في تناقص مستمر حيث تناقصت من 23.2% في سنة 1995 إلى 5% في سنة 2013 لترتفع نسبيا في سنوات 2014 و2018 ، ولكن الواقع الفعلي وأراء الخبراء يشير عكس هذه الإحصائيات الرسمية، حيث تشير الدراسات المختصين والمتابعين لسنة 2018 أن ربع سكان الجزائر فقراء والنسبة مرشحة للارتفاع.

7. انعكاسات الفقر في المجتمع الجزائري:

إن انعكاسات ومظاهر الفقر تعطينا صورة أوضح عن مدى انتشار و تجذر هذه الظاهرة في الجزائر ولعل من أبرز مظاهر الفقر ما يلي: (فاطمة و فطيمة، 2014، صفحة 8)

1.7.الهجرة السرية:

تعاني الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ظاهرة الهجرة السرية والتي تعرف باسم "الحرقة"، وقد أكدت الدراسات بأن السبب الرئيس للهجرة هي عدم توفر مناصب الشغل والفقر الذي يعيشه أغلب الحراقة . ولقد احتلت الجزائر المرتبة العاشرة من بين الدول التي يحاول مواطنوها الهجرة بطريقة غير شرعية نحو أوروبا، وحسب تقرير وكالة "تحرير المخاطر" لسنة 2015، فإنه تم إحصاء 10 ألاف جزائري "يحروقن" سنويا، وأكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سلطات الهجرة عبر مختلف الدول الأوروبية أصدرت نحو 3217 قرار بالطرد في حق المهاجرين الجزائريين.

2.7.انتشار الجريمة:

استفحلت ظاهرة الجريمة في الجزائر بدرجة مخيفة، فقد كشفت الإحصائيات التي قدمها ممثلو الأمن، أن الجزائر سجلت ما مجموعه 207 ألف جريمة بمختلف أنواعها خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2014، وهو ما يعادل 700 جريمة يوميا، وللفقر الدور الكبير في هذه الظاهرة.

3.7. انتشار البيوت القصديرية:

إن البيوت القصديرية من المظاهر الشائعة في العالم ككل والتي تدل على ارتفاع ظاهرة الفقر، وتتميز هذه الأحياء بانتشار كبير للفقر فيها نظرا لانعدام أبسط شروط الحياة، كالصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب وشبكة الكهرباء، وانتشار البطالة في أغلب فئات سكانها، كما تتميز بانتشار عدة مظاهر سلبية كالهجرة السرية والجريمة.

4.7.الأمية:

إن من بين أسباب ارتفاع نسب الفقر مرده إلى انتشار الجهل والأمية، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة إلا أنها ما تزال مرتفعة خاصة بين الإناث، وقد كشفت الإحصائيات بأن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 18% عام 2012، بينما كانت في حدود 22% عام 2009 و31.9% عام 1998، و 43% عام 1990 و85% عام 1962.

5.7.التسرب المدرسي:

إن السبب الرئيسي الذي يعزى هذا المشكل هو الفقر، أين لا يستطيع بعض الأولياء توفير احتياجات أولادهم مما يضطرهم إلى سحبهم من الدراسة، وقد أكدت إحصائيات وزارة التربية بأن ما يقارب أكثر من 120 ألف طفل في الابتدائي 500 ألف في المتوسط يتخلوا عن الدراسة سنويا. (مختار ب.، 2017، الصفحات 117-119)

6.7.الفساد:

على الرغم من التحسن النسبي في المستوى المعيشي للعمال في الجزائر إلا أن الفساد المالي والإداري م زال ينخر في مقدرات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية خاصة في السنوات الأخيرة. ويعرف الفساد أن استخدام الوظيفة للكسب الخاص، وهذا يشمل مدى أوسع من السلوكيات، مثل السلطة الحكومية يمكن استغلالها لتحقيق منافع خاصة، أو أي ممتلكات يمكن استغلالها أو أو رشوة وتجاوز التشريعات القانونية للمصلحة العامة.

8. تحديات جهود مكافحة الفقر في الجزائر:

هناك من التحديات التي تواجه جهود مختلف الأطراف الفاعلة في مواجهة الفقر نلخصها من خلال العناصر التالية: (تقارير الفقر في الجزئر، 2018)

1.8.انتشار الفساد:

بذلت الدولة جهودا كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد، إلا أنها مازالت منتشرة وتؤثر على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فهي تؤثر بالسلب وتزيد من عدد الفقراء في الجزائر، والملاحظ أن الجزائر تتدرج ضمن قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس مؤشر الفساد في الدول.

2.8. الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات:

بالرغم من ضخامة وتنوع المنجزات الاقتصادية التي تم إنجازها خلال السنوات الماضية، وبالرغم من أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال مرتبطا بصفة تكاد تكون شبه كلية على قطاع المحروقات، ولا تزال مختلف نفقات الدولة تعتمد بدرجة أولى على مداخيل البترول، وعظم صادرتها تتشكل من البترول والغاز، كما نجد أنه إلى غاية ميزانية الدولة السنوية مرتبطة بشكل وثيق مع ما يعرف بسعر البرميل.

3.8. عدم وضح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار:

إن عالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ما هو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع، ولأن الرؤية هي صنع الإمكان فهي سيف ذو حدين به نولد الجهل والفقر، أو بالعكس ننتج الثروة ونصنع القوة، وهذا كله يتوقف على طريقتنا في بناء رؤيتنا والتعامل مع الوقائع والحداث، وهذا ما افتقده صانع القرار

السياسي في الجزائر، حيث ان صناع القرار لم يستحدثوا رؤية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق إنجازات تساهم في القضاء على ظاهرة الفقر.

ولكي يتم تحقيق ذلك لابد من استغلال كافة الإمكانيات المتاحة وتحديد المفهوم الدقيق للفقر واي فقر نريد التخلص منه، وعندما نضبط الرؤية الرؤية نحدد الهدف الرئيسي ثم الفرعي.

4.8. الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني في القضاء على ظاهرة الفقر:

إن محاربة ظاهرة الفقر تؤكد وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة سواء فيما يتعلق بمنع أو تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن الإستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل من الجانبين الحكومي والمدني، فالحكومة تقدم خدمات وتشرع قوانين وتوفر فرص متساوية لمواطنيها، ومؤسسات المجتمع المدني تقدم الخدمات للجماعات المختلفة مع مراعاة البعد الإنساني وتعزيز الانسجام، إلا أن الواقع يؤكد أن المجتمع المدني في الجزائر لم يلعب الدور المنوط به في محاربة ظاهرة الفقر، حيث كان يفتقر للكفاءة و الفعالية، فغالبية الخدمات التي يقدمها مازالت متواضعة ذات نفع محدود، تفتقد إلى آليات عمل جديدة.

5.8. الدور المحدود للقطاع الخاص في مكافحة الفقر:

إن منظمات الأعمال في الجزائر لم ترق إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها، ولم تسهم في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي والحد من ظاهرة الفقر، وذلك لعدم تبنيها مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع، في ظل تبني الكثير من المنظمات في الدول المتقدمة فكرة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لابد منها في عصر تتسارع فيه الخطى، حيث أن مكافحة الفقر هو عملية مركبة، يجب أن يتشارك فيها جميع القوى الرسمية وغير رسمية للقضاء عليها، لأن محاربة هذه الظاهرة لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها وإنما مسؤولية تشاركية بين الدولة بأجهزتها المختلفة ومختلف الأطراف المدنية الفاعلة.

9. الآليات الفاعلة في مكافحة الفقر في الجزائر:

هناك آليات يمكن أن تستغل في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر أهمها ما يلي: (مبارك و بلقايد، 2014، صفحة 427)

1.9.آلية شبكات الضمان الاجتماعي:

يقودنا الواقع إلى ضعف وهشاشة في شبكات الضمان الاجتماعي في الجزائر وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة وعدم دراية الفقراء بوجودها وانعدام حيلتهم للحصول على مستحقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها.

وعلى هذا الأساس تمثل هذه الشبكات في الجزائر آلية تأمين للفقراء ضد مخاطر انهيار دخولها ومنه فإحدى مكونات إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر في الجزائر شبكة الضمان الاجتماعي، وتتمثل الميزة النسبية لهذه الشبكات في توفيرها لآلية تأمين للفقراء الذين عادة ما يعتمدون على آليات تقليدية وغير رسمية للتأمين

لأغراض الإفلال من مخاطر انخفاض الدخول وأغراض توزيع المخاطر، وهي آليات على نجاعتها في المدى القصير ولمقابلة الأزمات الطارئة إلا أنها تنطوي على تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بإحداث تنمية والتحرر من أسر الفقر.

2.9.آلية برامج التشغيل:

والتي يمكن تصمينها استنادا على ما يلي:

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الدولة الجزائرية؛
- أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور للمشاريع؛
- مشاركة القطاع الخاص في التوظيف؛

3.9.آلية برامج التحويلات النقدية والعينية:

تهدف هذه البرامج إلى حماية غير القادرين على العمل من المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم، وتشمل هذه البرامج التي يتم التحكم فيها ببدايتها ونهايتها وأيضا توسعها على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التمويل بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات توفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية واستردادها بعد انقضاء الأزمات.

10.الخاتمة:

يظهر للأذهان للوهلة الأولى أنه من السهل خوض معالجة ومناقشة موضوع ظاهرة الفقر في مجتمع ما غير أن انتشار هذه الظاهرة ووجودها يفترض حالة وجود بعض الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الرفاهية المادية عند المستوى الأدنى المحدد والمقبول لدى هذا المجتمع.

وفي الواقع أن تحليل هذه الظاهرة يستدعي رفع وإظهار مشكلتين أساستين : تعريف الفقر من جهة وتحديد مختل فمكوناته من جهة أخرى وعليه يستلزم لتحديد هذه الظاهرة توفر قاعدة بيانات صحيحة دقيقة وموثوقة، الأمر الذي تفتقده للأسف الشديد الجزائر.

أ- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة النظرية والتطبيقية لمجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- يعني الفقر شيئا واحدا وهو الحرمان سواء أكان حرمانا ماديا أو حرمانا من فرص العيش بحرية وكرامة.
- تشير كل التصريحات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر إلى أن معدلات الفقر في تناقص مستمر، ولكن الواقع المعاش وأراء الخبراء يرون عكس ذلك ففي سنة 2018 كانت نسبة الفقر في الجزائر هي 5.8 ، إلا أن أراء الخبراء من خلال الدراسات تشير إلا أن نسبة الفقر تتجاوز 25%، أي أن ربع سكان الجزائر فقراء.

- تعتبر البطالة في الجزائر من أهم أسباب الفقر في الجزائر ، لذلك سعت الدولة للقضاء على ظاهرة الفقر من خلال محاولة توفير مناصب العمل بمختلف الصيغ ومنح القروض، لكن أغلب هذه الصيغ كانت عبارة عن حلول مؤقتة لا تتماشى مع التخطيط الإستراتيجي الطويل الأمد للقضاء على ظاهرة الفقر.
- انعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدلات الجريمة والهجرة غير الشرعية، وارتفاع نسب التسرب المدرسي، الأمية والفساد، والتدهور الصحي وغير ذلك من المظاهر السلبية في المجتمع.

ب- توصية الدراسة:

نوصي من خلال هذه الدراسة باستحداث جهاز يقوم بدراسة ومتابعة وقياس ظاهرة الفقر في الجزائر وإشراك جميع الأفراد والهيئات لإيجاد الحلول الكفيلة للحد من هذه الظاهرة.

9.قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- العليمي أحمد .(2003) .**هذا هو الفقر** .مصر :التركي للكميوتر والطباعة.
- القرشي محمد صالح تركي .(2010) .**علم إقتصاد التنمية** .الأردن :إثراء للنشر والتوزيع.
- برنامج الأمم المتحدة .(2014) .**إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان بعد عام** .2014دون بلد نشر :الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- بلحول تمزوت وفضيل عبد الكريم، ديسمبر ،د .(2017)،**الفقر وعلاقته بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية** .*مجلة الرواق* .225-224 ,
- **تقارير الفقر في الجزئر**t;conslt/gf/dz.npcf.eco.dz.www sur ,2019 18 07 le Consulté .(2018, - -) .
- طويطي مصطفى .(09-08 12 ,2014) .**إشكالية قياس وتقييم ظاهرةالفقر في الدول العربية** .**تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**.
- فارس عبد الرزاق .(2001) .**الفقر وتوزان الدخل في الوطن العربي** .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية .
- فاطمة مهدبد وحاجي فاطمة .(2014) .**واقع وتحديات مكافحة الفقر الريفي في الجزائر** .*مجلة الإقتصاد والتنمية* .
- مبارك بن زاير وبلقايد ثورية ,(2014) .ديسمبر .(09-08) مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، **ظاهر الفقر في الدول العربية**.
- مختار بولعباس .(2017) .**ظاهرة الفقر في الجزائر** .*مجلة المعيار* .,
- مختار عريس وبابا عبد القادر، جويلية .(2014)،م**حددات وأسباب الفقر في الجزائر** .مجلة الإستراتيجية والتنمية

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- chate, L. (1993). Dix problémes économiques contemporains. Algérie: OPU.
- m, L. (1998). Defining and Mesuring Poverty (Conceptual Issuess). New York: UNDP.